المنتدى السّنوي الثاني لرابطة الهيئات العموميّة المستقلة

الهيئات العموميّة المستقلّة: دعامة للدّيمقراطيّة الناشئة وسند لحقوق الإنسان والحرّيات

أيّام 29 و30 نوفمبر و01 ديسمبر 2019

تعيش تونس، منذ ثورة 17 ديسمبر 2010 - 14 جانفي 2011، مسار انتقال ديمقراطيّ يتّسم بكثير من التحدّيات والتطلعات. وقد مثّلت مرحلة الانتقال الدّيمقراطي فرصة للتونسيّات والتونسيّين لصياغة دستور جديد في جانفي 2014 من خلال اعتماد مقاربة تشاركيّة بين أعضاء المجلس الوطني التأسيسي ومختلف الفاعلين السياسيّين وقوى المجتمع المدني، أفضت إلى صياغة دستور يقرّ نظاما ديمقراطيّا قائما على سيادة القانون والمؤسّسات. ومن بين أبرز إنجازات الدّستور التونسي الجديد، اعتماد هيئات دستوريّة تمّ تقديمها في الفصول من 122 إلى 127 وتوصيفها على أنها "تعمل على دعم الدّيمقراطية". وتتمثل هذه الهيئات في: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة حقوق الإنسان، وهيئة الحوكمة الرّشيدة ومكافحة الفساد، والهيئة العليا المستقلة للاتصال السّمعي البصري، وهيئة التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة. وهذه الأخيرة لم يتمّ إنشاؤها بعد.

وإلى جانب هذه الهيئات الدّستورية، توجد هيئات وطنيّة أخرى، أحدثت بموجب قوانين أساسية، وتعمل بدورها على دعم الديّمقراطية والحقوق والحرّيات من أبرزها: الهيئة الوطنيّة للوقاية من التعذيب، وهيئة النفاذ إلى المعلومة، والهيئة الوطنيّة لمكافحة الاتّجار بالأشخاص، والهيئة الوطنيّة لحماية المعطيات الشخصيّة.

وبدعم من الشبكة الأورومتوسّطية للحقوق والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، إلى جانب كل من المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب ومركز الكواكبي للتحوّلات الديمقراطيّة ومؤسّسة فريديريتش هبرت، اجتمعت الهيئات العموميّة المستقلة في جوان 2018، لمدّة 3 أيام، واتفقت على تنسيق أنشطتها والعمل على تفعيل التعاون بينها. وحرصا على تنسيق الجهود وتشبيك البرامج والمشاريع، وترشيد حوكمة الأداء وتأويج التصرّف في الموارد المتاحة، وقّع كلّ من السيّدة والسّادة رؤساء الهيئات العموميّة المستقلّة يوم 07 سبتمبر 2018 مذكّرة تفاهم خدمة للأهداف السّامية التي تجمع هذه الهيئات ولا سيما ما تعلّق منها بترسيخ ثقافة المواطنة وتعزيز المنظومة الوطنيّة لحقوق الإنسان وتطويرها في كنف الاستقلاليّة والمسؤوليّة في الاضطلاع بدور محوريّ في إرساء الدّيمقراطيّة الناشئة ببلادنا. وقد أعلنت الهيئات المجتمعة خلال هذا اللقاء عن بعث "رابطة الهيئات العموميّة المستقلة".

وبمجرّد تأسيسها، سعت رابطة الهيئات العموميّة المستقلة إلى تفعيل وجودها من خلال إقرار جملة من الأنشطة المشتركة، أبرزها المنتدى السّنوي لرابطة الهيئات العموميّة المستقلة الذي انعقد في دورته الأولى أيّام 30 نوفمبر و01 و02 ديسمبر 2018، تحت شعار: ***نحو شراكة آستراتيجيّة بين الهيئات العموميّة المستقلة ومنظمات المجتمع المدني***، بحضور 500 مشاركة ومشارك. كما تم

تنظيم الندوة السّنوية الأولى لرابطة الهيئات العموميّة المستقلة يوم 05 أفريل 2019 تحت شعار ***المواطنة تجمعنا***، بمشاركة رئيس الحكومة وعدد من أعضائها إلى جانب عديد رؤساء الأحزاب السّياسيّة والسّفراء المعتمدين بتونس وحوالي 600 مشاركة ومشارك.

هذا إلى جانب تنظيم 4 لقاءات إقليميّة مع منظمات المجتمع المدني (الأولى لولايات توزر وقفصة وقبلّي في 14 فيفري 2019، والثانية لولايات سوسة والمنستير والمهديّة والقيروان في 07 سبتمبر 2019، والثالثة لولايات جندوبة والكاف وسليانة وباجة في 21 سبتمبر 2019، والرّابعة لولايات مدنين وتطاوين وقابس في 23 نوفمبر 2019. وقد جمعت كل ندوة ما بين 200 و300 مشاركة ومشارك من منظمات المجتمع المدني والسّلطات المحلّية والجهويّة.

وأخيرا، توفقت رابطة الهيئات العموميّة المستقلّة في تنظيم العشرات من الدّورات التدريبيّة والاجتماعات التنسيقيّة واللقاءات الدّورية لفائدة أعضاء مجالسها وأعوانها وموظفيها.

وينعقد المنتدى الثاني لرابطة الهيئات العمومّية المستقلّة في سياق تحوّلات سياسيّة متسارعة تشهدها الجمهوريّة التونسيّة وذلك على إثر تنظيم الانتخابات البلديّة والتشريعيّة وكذلك الانتخابات الرّئاسيّة في دورتيها. وبهذه المناسبة، تعبّر رابطة الهيئات العموميّة المستقلّة عن فخرها واعتزازها بالدّور الذي لعبته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من أجل إنجاح تلك الاستحقاقات الوطنيّة، كما تثمّن دور بقيّة الهيئات المساندة ولا سيما الهيئة العليا للاتصال السّمعي البصري والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتحيّي المجهودات المبذولة من قبل الحكومة ولا سيما وزارتي الدّاخلية والدّفاع والدّور الكبير الذي لعبته منظمات المجتمع المدني الوطنيّة والدّوليّة ووسائل الإعلام. كما تهنّئ رابطة الهيئات العموميّة المستقلّة كلّ الفائزات والفائزين في الانتخابات البلديّة والتشريعية ورئيس الجمهورية المنتخب الأستاذ قيس سعيّد وتتمنى لهم كل النجاح والتوفيق في أعمالهم.

وإذ تتّسم هذه المرحلة الانتقالية الجديدة التي تعيشها تونس بالمحافظة على الآليّات الدّيمقراطيّة من خلال تنظيم انتخابات ديمقراطيّة حرّة وشفّافة، ودخول البلاد في مرحلة سياسيّة جديدة، وبقدر ما تمثل هذه التحوّلات السّياسيّة مبعثا للأمل في التغيير والتطوّر لدى شرائح واسعة من الشعب التونسي، بقدر ما تشكّل أيضا مصدرا للتخوّفات لدى شرائح أخرى حول مدى المحافظة على مكاسب الثورة من ديمقراطيّة وحرّيات عامّة وفرديّة واحترام لحقوق الإنسان وحقوق المرأة بالإضافة إلى الإيفاء بتعهّدات تونس والتزاماتها الدّوليّة.

من هذا المنطلق، قرّرت رابطة الهيئات العموميّة المستقلّة تنظيم الملتقى السّنوي الثاني لها تحت شعار "***الهيئات العموميّة المستقلّة: دعامة للدّيمقراطيّة الناشئة وسند لحقوق الإنسان والحرّيات***". ويهدف هذا الملتقى إلى تأكيد الدّور الدّستوري الذي تضطلع به الهيئات العموميّة المستقلّة في "دعم الدّيمقراطية" وحماية الحقوق والحرّيات وتعزيزها والذود عنها بما يبعث برسائل طمأنة لمختلف فئات الشعب التونسي ويعزّز ثقتهم في مؤسّسات الدّولة. ويشارك في هذا الملتقى حوالي 400 مشاركة ومشارك يمثلون منظمات المجتمع المدني الوطنيّة والدّوليّة ووسائل الإعلام وجامعيّين وباحثين مختصّين.

وينعقد المنتدى السّنوي للهيئات العموميّة المستقلة في دورته الثانية بدعم من:

- الشبكة الأورومتوسّطيّة للحقوق
- المعهد الدّنماركي لمناهضة التعذيب
- المعهد الدّنماركي لحقوق الإنسان
- مركز الكواكبي للتحوّلات الدّيمقراطيّة.
- مؤسّسة فريديريتش هبرت.